

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثانية والأربعون

فيينا، ٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

المخطط المؤقت للإطار البرنامجي المتوسط الأجل،

٢٠١٦-٢٠١٩

المخطط المؤقت للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩

مذكرة من الأمانة

تُقدّم هذه الوثيقة مخططاً مقترحاً للإطار البرنامجي المتوسط الأجل (الإطار البرنامجي)،
٢٠١٦-٢٠١٩، تمثيلاً مع مقرر المجلس م ت ص-٤١/م-١٧ ومقرر المؤتمر العام م ع-١٥/م-١٧.

١- في دورة المؤتمر العام الخامسة عشرة، طلب المؤتمر في مقرّره م ع-١٥/م-١٧ إلى المدير العام أن يقدّم إلى مجلس التنمية الصناعية في السنة الثانية من فترة السنتين، اعتباراً من عام ٢٠١٥ وعن طريق لجنة البرنامج والميزانية، مشروعاً للإطار البرنامجي كل أربع سنوات، مع مراعاة إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة (م ع-١٥/ق-١). وطلب المؤتمر أيضاً أن يراعى مشروع الإطار البرنامجي الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة (استعراض

لدواعي التوفير، طُبِعَ من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



السنوات الأربع^(١) والتوصيات الواردة في وثيقة النتائج التي توصل إليها الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، المعنونة "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"^(٢).

٢- ويرد اقتراح بمخطّط مؤقت للإطار البرنامجي، ٢٠١٦-٢٠١٩ في مرفق هذه الوثيقة، وسيُقدّم مشروع شامل لهذا الإطار من خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة إلى الدورة الثالثة والأربعين للمجلس في عام ٢٠١٥. ومع مراعاة كلٍّ من إعلان ليما و"وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"، من المقترح أن يتألف الإطار من أربعة أقسام، هي التالية:

(أ) **مقدمة** تؤكد مجدداً على أهمية التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع وتبيّن خصائص إضافية لهذا النهج، وذلك أيضاً في ضوء الإطار المستجدّ لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) **إطار برنامجي مواضيعي** يوازن بين مساهمات التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي - ويصف التدابير التي تقترحها اليونيدو لدعم البلدان في العمل على تحقيق أهدافها الإنمائية في ظلّ هذا الإطار عن طريق بناء قدراتها الصناعية وتحسينها كمّاً من خلال الوظائف التمكينية الأربع للمنظمة (التعاون التقني؛ والوظائف التحليلية والبحثية والخدمات الاستشارية السياسية؛ والوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير والامتثال؛ وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة وبناء الشبكات والتعاون الصناعي)؛

(ج) **إطار إداري** يقدمّ لمحةً عامةً عن أحدث التطورات بشأن المبادئ والأطر المتفق عليها على صعيد منظومة الأمم المتحدة التي تلتزم بها اليونيدو ويشمل أقساماً تتعلق بما يلي: '١' الإدارة القائمة على النتائج، ويشمل استراتيجية تنظيمية تستند إلى أحدث الاتجاهات والمبادئ الدولية في هذا الشأن؛ و'٢' تنمية الشراكة، ويشمل استراتيجيات من أجل الدعوة والعلاقات الخارجية ومنتديات التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع والشراكات القائمة مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة؛ و'٣' إدارة الموارد البشرية، ويشمل الاعتبارات المتعلقة بتنفيذ السياسة الجنسانية واستراتيجية للوصول إلى تمثيل جغرافي متوازن؛ و'٤' إدارة العمليات الميدانية، ويشمل تنظيم الإطار الميداني والموارد ذات الصلة؛ و'٥' الإدارة التشغيلية، ويشمل المضيّ قُدماً في تطوير نظم الاشتراء وإدارة الموارد المؤسسية؛

(١) قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ المؤرّخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) IDB.41/24، المرفق.

و٦٠ الإدارة المالية، ويشمل نهجاً بشأن تحديث الإطار المالي للمنظمة لتلبية الحاجة إلى إيجاد موارد للتمويل مبتكرة وأكثر مرونة؛

(د) إطار ميزني إرشادي للاحتياجات المالية المطلوبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ يستند إلى الإطار البرنامجي المواضيعي المقترح، وهو سيتطلب موارد إضافية تتجاوز المستوى الحالي للميزانية الاعتيادية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣- لعل المجلس يوّد أن يحيط علماً بالمخطط المقترح ويطلب إلى المدير العام أن يعرض في الدورة الحادية والثلاثين للجنة المشروع الشامل للإطار البرنامجي، ٢٠١٦-٢٠١٩، استناداً إلى هذا المخطط، إضافة إلى مقترحاته المقدّمة بشأن برنامج وميزانيتي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، في حدود سقف الميزانية العادية المبين.

المخطط المؤقت للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٦-٢٠١٩

أولاً - مقدمة

١- سوف يقدم الجزء الاستهلاكي لمحّة عامة موجزة لأحدث الاتجاهات والتطورات في مجال التصنيع العالمي، بما يشمل التحدّيات القائمة والفرص المتاحة على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما سيعرض الملامح المتوقّعة لخطة الأمم المتحدة العالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ برمتها، ويوضّح موقف اليونيدو منها ودورها فيها ومسؤولياتها إزاءها. وأخيراً، سوف يفحص هذا القسم الاتجاهات المتعلقة بهيكل المعونة العالمي، بما يشمل فعالية المعونة والترابط على صعيد المنظومة وتمويل أنشطة التنمية، وكلها عناصر تعتبر مقوّمات لا غنى عنها للسماح لليونيدو بأن تستشرف بفكرها آفاق الفترة المتوسطة الأجل وتخطّط لها تخطيطاً استراتيجياً.

ثانياً - الإطار البرنامجي الموضوعي

٢- بناءً على إعلان ليما، تهدف اليونيدو إلى أن تدعم دولها الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع. ووفقاً للإرشادات الشاملة التي يوفّرها إعلان ليما وتماشياً مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة التي تشكّل الأساس لخطة التنمية الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، سوف يوضّح الشكل الوارد أدناه الإطار المواضيعي لليونيدو.

٣- ويرسم هذا الشكل صورةً كليةً للعلاقات المتداخلة بين مختلف الجوانب المتداخلة للصناعة، وكل منها متصل ببعد مختلف من أبعاد التنمية المستدامة وكذلك الأولويات المواضيعية الثلاث لليونيدو. وتتحقّق نتائج التنمية وآثارها من خلال الوظائف التمكينية الأربع للمنظمة، وهي: التعاون التقني؛ والوظائف التحليلية والخدمات الاستشارية السياسية؛ والوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير والامتنال؛ وعقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل نقل المعرفة وبناء الشبكات المعرفية.

٤- وقد صمّم محور التركيز البرنامجي لليونيدو بحيث تكون له آثار تحفيزية وتحويلية على مسيرة التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع في البرامج القطرية. وتمكّن منتمديات التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع، التي تعقد بصفة نصف سنوية، المنظمة من أن تستعرض بانتظام الممارسات الفضلى وتزيد من البرامج المتوازنة. ورغم أن البرامج والأنشطة المحدّدة قد

تعالج واحداً أو أكثر من الأبعاد الثلاثة بدرجات متباينة، الأمر الذي يبرز مدى تعقّد عملية التنمية، فإن الغرض منها في مجموعها أن توفّر مجموعةً شاملةً و مترابطةً من الخدمات لمعالجة جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

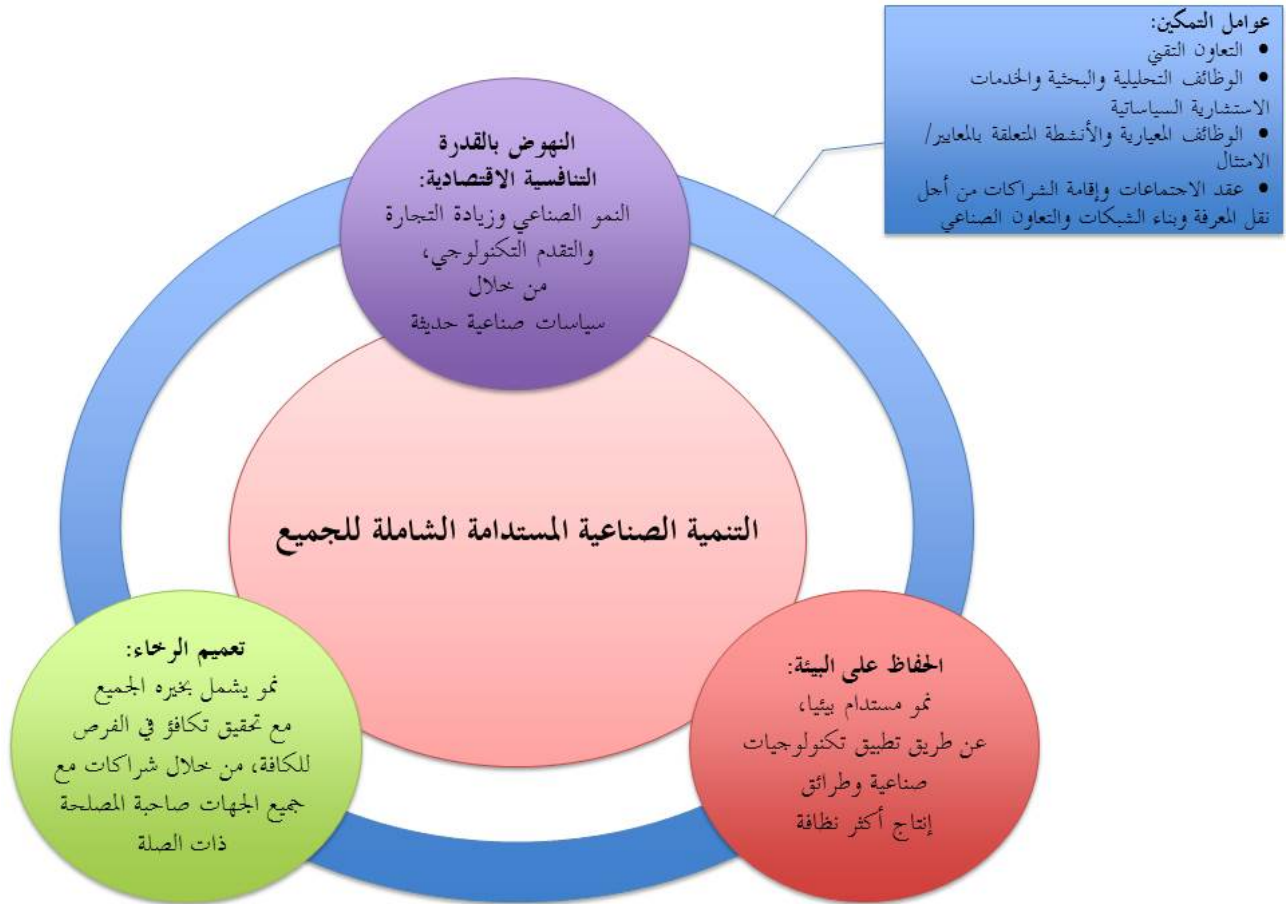
٥- ووفقاً لذلك، سوف يتألف الإطار البرنامجي المواضيعي في هذا القسم من ثلاثة أجزاء، هي التالية:

(أ) **تعميم الرخاء** من خلال تحسين القدرات الإنتاجية لدى الكافة: تحقيق تقدّم في القضاء على الفقر والإقصاء، وبناء القدرات الإنتاجية على نحو شامل للجميع، وتوفير المزيد من الفرص لكل امرأة ورجل وكذلك عبر الفئات الاجتماعية، وأيضاً من خلال إقامة شراكات مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في عمليات التصنيع؛

(ب) **النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية** من خلال زيادة التجارة والقدرات التكنولوجية: دفع عجلة النمو الاقتصادي والصناعي السريع وبناء قدرات تجارية في المجالات الصناعية، والحرص على تمكين جميع البلدان من أن تستفيد من التجارة الدولية والتقدّم التكنولوجي، وأيضاً من خلال تطبيق سياسات صناعية حديثة والتقيّد بالمعايير والقواعد العالمية؛

(ج) **الحفاظ على البيئة** من خلال الإنتاج المستدام وكفاءة استخدام الموارد الصناعية: النهوض بالنمو المستدام بيئياً، وبناء القدرات المؤسسية من أجل تخضير الصناعات من خلال أتباع نهج الإنتاج الأنظف وتطبيق تكنولوجيات أكثر كفاءة في استخدام الطاقة والموارد، فضلاً عن إنشاء صناعات خضراء في مختلف المجالات، بما فيها إدارة النفايات وإعادة التدوير.

الشكل دور اليونيدو على ساحة التنمية العالمية



ثالثاً - الإطار الإداري

٦- يوفر إعلان ليما و"وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" إرشادات واضحة لليونيدو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لتحسين فعالية المنظمة وكفاءتها وأتساقها مع السياسات المتبعة على صعيد منظومة الأمم المتحدة، بما يشمل استعراض السنوات الأربع.

٧- ومن ثم، سوف يورد هذا القسم خلاصة لما ورد في هاتين الوثيقتين الإرشاديتين الأولى لحة عامة لأحدث التطورات بشأن المبادئ والأطر المتفق عليها على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي تمثل لها اليونيدو، وبعدها يلتفت إلى المبادئ التوجيهية والعامة لإدارة الداخلية لتوفير إرشادات بشأن مجالات الإدارة الستة التالية وهي:

- (أ) الإدارة القائمة على النتائج، بما يشمل استراتيجية تنظيمية تستند إلى أحدث الاتجاهات والمبادئ الدولية؛
- (ب) تنمية الشراكة، بما يشمل استراتيجيات للدعوة والعلاقات الخارجية ومنتديات التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع والشراكات مع العديد من أصحاب المصلحة؛
- (ج) إدارة الموارد البشرية، بما يشمل الاعتبارات المتعلقة بتنفيذ السياسة الجنسانية واستراتيجية للوصول إلى تمثيل جغرافي متوازن؛
- (د) إدارة العمليات الميدانية، بما يشمل تنظيم الإطار الميداني والموارد ذات الصلة والمشاركة في الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة على الصعيد القطري واستراتيجية المواقع الميدانية وكذلك المسائل المتعلقة بالأمن والسلامة؛
- (هـ) الإدارة التشغيلية، بما يشمل المضي قدماً في تطوير نظم الاشتراء وإدارة الموارد المؤسسية؛
- (و) الإدارة المالية، بما يشمل نهجاً بشأن تحديث الإطار المالي للمنظمة لتلبية الحاجة إلى إيجاد موارد للتمويل مبتكرة وأكثر مرونة.

رابعاً- الإطار الميزني

- ٨- سوف يتضمّن المشروع الشامل للإطار البرنامجي، ٢٠١٦-٢٠١٩ متطلبات مالية إرشادية وسقفاً للميزانية العادية من أجل فترة التخطيط بالمستوى الضروري لتنفيذ برامج العمل التي قررتها الدول الأعضاء.^(٣)
- ٩- والولاية المعززة للمنظمة وتنفيذ الإطار المواضيعي المبين أعلاه أمران يتطلبان أساساً مالياً مستقرّاً وموارد إضافية تفوق المستوى الحالي للميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.^(٤) وتوحي التقديرات الأولية بسقف لصافي الميزانية العادية لفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ يبلغ ١٥٠ مليون يورو.

(٣) مقرّر المؤتمر العام م ع-٢/٢٣-م، الفقرة (ب) ٥٤ (د).

(٤) مقرّر المؤتمر العام م ع-١٥/١٦-م.